الاقتصاديات الريعية النفطية والتنمية: دراسة نظرية تحليلية

مدلـــس نجاة
أستاذة محاضرة –أ– ، جامعة جيلالي ليابس/ سيدي بلعباس
medles_n@yahoo.fr
مبسوط هوارية
أستاذة محاضرة – ب– ، المركز الجامعي عين تموشنت
houaria20_02@yahoo.fr

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تطوير إطارا جديدا لتقييم أداء الاقتصادات الريعية النفطية، من خلال استعراض أدبيات الدراسة و تقديم عرضا تحليليا نحدّد من خلاله خصائص العائدات النفطية . ممّا يسمح بإعداد تصنيف للاقتصاديات الريعية التي تعتمد على النفط، حيث يمكّن هذا التصنيف من شرح ديناميكية ومتغيرات هذه الاقتصاديات.
الكلمات الدالة : الاقتصاديات الريعية النفطية– خصائص العائدات النفطية– الديناميكية– الأصناف.

Abstract:
This study aims to develop a new framework for evaluating the performance of the rentier oil economies. By reviewing a study and providing an analysis to determine the revenue-producing oil properties. Enabling setting up a classification of the economics of the rentier oil, allowing this category to explain the dynamics and variables of these economies .
Key words: Rentier economies of oil - Oil revenues characteristics - Dynamic - varieties.

الاقتصاديات الريعية النفطية والتنمية: دراسة نظرية تحليلية

مدلـــس نجاة & مبسوط هوارية

تمهيد:

تساهم الموارد الطبيعية في النمو والتنمية الاقتصادية للعديد من البلدان المتطورة و بعض البلدان النامية ذات الدخل المتوسط، كماليزيا و البرازيل و المكسيك والأرجنتين ، غير أنه في حالة عدد من البلدان النامية ومن أقلها نموا توصلت الدراسات الميدانية للعلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية إلى نتائج سلبية. فالدراسات القديمة كتلك التي قام بها Prebisch (1950)، Singer (1950)، Baran(1957)، Hirschman (1958) ، و Seers(1964)، أكدَت بأن الاعتماد على مثل هذه الموارد للثروة هو إعاقة للتنمية[1] أما الدراسات التي قام بها كل من Corden (1984)، و Van Wijnbergen(1984) والتي قامت بتحليل "المرض الهولندي"، فتوصلت إلى أن الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجئ في الدخل الناجم عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة، أو الارتفاع الكبير لأسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية الموجودة سيؤدي إلى آثار وخيمة على القطاعات الانتاجية و خاصة الأنشطة الزراعية والصناعية مما يؤدي إلى تدهورها وتراجع إنتاجها[2]. كما قدَم Richard Auty (1993) أفكار جديدة حول "لعنة الموارد"، بوصفه لفشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي و بالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة[3].

وفي أعقاب ذلك، برزت دراسات عديدة انتقدت بحوث سابقة تعلقت بخصائص الاقتصادات الريعية النفطية وتمحورت أساسا حول ثلاثة نقاط رئيسية هي[4]: (أ) محدَدات أداء الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية؛ (ب) القنوات التي تعيق نموها؛ (ج) النتائج المثمرة و المخلفات المالية. إلا أن هذه الدراسات لم تأخذ بعين الاعتبار العوامل الهيكلية الأخرى ذات الصلة بتخلف الاقتصادات النفطية مما يكشف عن أوجه القصور في الأسس النظرية و المنهجية في هذه الدراسات. وقد جاءت هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة من حيث سد الفراغ في بعضها، حيث قامت اعتمادا على دراسة حديثة لـ(2016) Enrique Palazuelos بتطوير إطار تحليلي يتمحور حول أربعة مجالات مترابطة وهي قاعدة الطاقة، الهيكل الاقتصادي، البنية السياسية والمؤسسية، والموقف الدولي، والعلاقة بينها تحدَد خصائص عائدات النفط، ممَا يسمح ببناء تصنيف للاقتصادات الريعية التي تعتمد على النفط وفق أربعة نماذج يمكن استخدامها لتوضيح عدة بدائل توفر أسس للمقارنة بين ديناميكيات هذه الاقتصاديات.

إشكاليـــة البحث.

بعد الاطلاع على إطار البحث، والوقوف على أهدافه نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا هذا والتي يمكن صياغتها على النحو التالي :

ما هي خصائص العائدات المنتجة من النفط؟ و ما هي أصناف الاقتصاديات الريعية النفطية؟

المنهج المستخدم للبحث.

لتحقيق الأهداف المرسومة سلفا لهذه الدراسة و الاجابة عن أسئلة الاشكالية، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بتجميع البيانات و المعلومات، و تلخيص الحقائق المتعلقة بالاقتصاديات الريعية النفطية اعتمادا على الكثير من المراجع المشكلة من كتب ومجلات و دوريات و مقالات. و قد شمل البحث أربعة أجزاء يستعرض الأول منها الخلفية الأدبية للاقتصاديات الغنية بالموارد، بينما يتناول الجزء الثاني الاطار المفاهيمي للاقتصاديات الريعية النفطية . أما الجزء الثالث فيطوَر إطارا تحليليا على أساس العلاقة الموجودة بين أربعة مجالات تتشكل كل منها وفقا لمتغيرات مختلفة، وتقدم تفسيرا تكامليا وديناميكيا لأداء الاقتصادات الريعية التي تعتمد على النفط. و في الجزء الرابع يتم تحديد النماذج الأربعة التي تختلف من حيث الخصائص المذكورة آنفا. و أخيرا يلخص الجزء الخامس نتائج الدراسة.

أولا: الخلفية الأدبية للاقتصادات الغنية بالموارد :

إن الدراسات حول الاقتصاديات الغنية بالموارد والتي تمت خلال العقدين الماضيين ركزت أساسا على" السلوك الريعي" باعتباره العامل الذي يميَز الاقتصادات الوفيرة بمواردها، ويرتبط مع عوامل اقتصادية أو سياسية[5]. أما عن مفهوم السلوك الريعي فيعتبر Buchanan and Tullock (1962) أول من قدَما تعريفا رسميا عن الريع في الاقتصاد انطلاقا من أن السلوك الريعي مستمد من دوافع الرجل الاقتصادي في البحث عن الفوائد واستخدام سياسات الحكومة كأداة لذلك[6]. و يعتبر التعريف الذي قدَمه Bhagwati(1982) أكثر التعاريف الريعية قبولا، حيث يعتبر فيه الريع نشاطا مباشرا غير منتجا[7]. من جهة أخرى يعرَف McChesney (1991) السلوك الريعي على أنه سلوك السياسيين عند مساعدة المنتجين على زيادة أرباحهم باستخدام طاقاتهم[8].

كما تعرَف السلوكات الريعية على أنها تنشأ عن "التواطؤ" بين الهياكل الإدارية و قطاعات المجتمع الأخرى لاسيما حقل الأعمال[9].

استنادا إلى التعاريف الواردة أعلاه يمكننا تعريف السلوك الريعي على أنه يرتبط بالدولة الريعية التي يتعلق دخلها بالطلب الخارجي و تقلباته بغض النظر عن الانتاجية أو أنها لا تعتمد بشكل كبير على الدخل من عوامل الانتاج المحلية. وقد ركزت التفسيرات التي قدَمها الكتاب على السلوك الريعي القائم على دوافع الأفراد و المنظمات من أجل زيادة الايرادات و بالتالي الزيادة في الإنتاج والتصدير نظرا لوفرة الموارد، أو عن طريق تعديل النظام الضريبي، طالما أن البلدان تستخدم مختلف النظم الضريبية بما فيها الإتاوات والرسوم، أداة للحصول على حصتها من ريع الموارد الطبيعية. ومن هذا المنطلق، يرى العديد من المؤلفين السلوك الريعي على أنه ظاهرة مشتقة من عوامل اقتصادية أو سياسية أو منهما معا، وهي العوامل التي تقوم عليها قرارات الحكومات. و إذا كان Gylfason (2001) يرى أن السلوك الريعي هو أحد
قنوان لعنة الموارد، فقد اعتبره آخرون نتيجة لثنائيات إنتاج– تصدير وازدواجية الضريبية أو الأطر السياسية، والخلاصة أن هذه الدراسات جميعا توصلت إلى نتيجتين هامتين هما:

– أن التطلع إلى زيادة سريعة في الدخل الإجمالي يتطلب جهدا أكبر من أجل زيادة الإنتاج والتصدير للموارد الوفيرة و/ أو ضغط جبائي كبير على العناصر الفاعلة التي تشارك في عملية الإنتاج و التصدير.

– أن البحث عن زيادة الدخل الإجمالي كهدف وحيد في المدى القصير يبرز ثنائيات الانتاج والتصدير ويكثف من سيطرة الدولة على الموارد الأولية.

ثانيا – الاطار المفاهيمي للاقتصاديات الريعية النفطية:

إن الدراسات حول اقتصاديات الموارد الوفيرة كثيرة و متعدَدة و قد انحصر تحليلها في مجالات الاقتصاد والتنمية الاقتصادية السياسية الدولية، لكن وقبل التطرق لتحليل الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على النفط من المنهجية أن نقدم بعض المفاهيم الأساسية حول الثروة النفطية و اقتصاد النفط .

1 – تعريف الثروة النفطية:

تسمى عند الخبراء بالثروة النقدية النابضة، ويسميها الاقتصاديون برأس المال التشغيلي المتحرك، و هي تستخدم لبناء الثروات الدائمة التي لا تنقطع[10]. أما عن تعريف النفط أو البترول فهو "مادة بسيطة متكونة كيميائيا من عنصرين فقط الهيدروجين والكربون ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته و ذلك تبعا للاختلاف الجزئي لكل منهما، والبترول سائل دهني له رائحة خاصة تميَزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبنيَ والأصفر كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية"[11].

2 – تعريف اقتصاد النفط:

يعرَف الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي بأنه " الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط المملوك كليا للدولة. و تتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير اسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع اسهامات قطاعات الصناعة و الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على 50% من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50% من الانفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الاعتيادية)، و أن قيمة الصادرات النفطية تسهم بأكثر من 50% من مجموع الصادرات"[12]. كما يرى بعض الاقتصاديين أنه عندما تتجاوز مساهمة القطاعات غير الانتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الاجمالي لدولة ما عندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصادا ريعيا[13]. من جهة أخرى يعتبر الكثير من الخبراء الاقتصاد النفطي علما لما يحققه من شروط العلم الأساسية المتمثلة في توفره على الموضوع، الهدف والمنهجية: فموضوع اقتصاد النفط يندرج ضمن موضوعات الاقتصاد التطبيقي التي يطلق عليها أحيانا بعلوم الاقتصاديات القطاعية أو الفرعية أو المتخصصة، و هو يهدف إلى إيجاد هذه الثروة و تحويلها إلى منتجات سلعية وفقا لمراحل النشاط الاقتصادي النفطي (البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والانتاج، التكرير و التصفية، التسويق و التوزيع)، وهو في ذلك يستعمل النهج الاحصائي و التقديري والوصفي وغيرها من المناهج.[14]

3- خصائص الاقتصاديات الريعية النفطية:

يتميَز الاقتصاد الريعي عموما بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، كما يتطلب استخراج النفط استثمارات ضخمة في المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة نسبيا، وبالنسبة للاقتصاديات التي تفتقر للقدرة الإنتاجية على تصنيع هذا النوع من المعدات، فإنه لا بد من استيرادها.[15]

في نفس الوقت، فإن استغـلال النفط يتطلب الحد الأدنى من العمل،

لكن مع تكوين فني رفيع المستوى للمدراء، ومستويات أعلى من المتوسط لتأهيل مجموع القوى العاملة مما هو مطلوب من قبل معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى[16]. ونتيجة لذلك، فإن إنتاج النفط يولد بعض الآثار

الجانبية على الأنشطة الأخرى، إذ أن الجزء الأكبر من الاستثمارات يتكون من المعدات المستوردة، كما و أن الحد الأدنى من العمالة المطلوبة (و لو برواتب عالية نسبيا) له تأثير محدود على الاستهلاك الكلي[17]. من جهة أخرى فإن تجارة النفط الدولية تختلف عن تجارة السلع" فالنفط ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية، و إنما هو سلعة استراتيجية تحكمها ظروف خارجة عن ظروف العرض و الطلب التقليدية"[18]، فقد أكّدت العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الدول المصدرة للنفط (Opec) في تقاريرها الشهرية التي تهتم بمراقبة أداء السوق وأسعار وكميات إنتاج النفط والطاقة بصفة عامة، أن أهم الآثـار المباشـرة للأزمـة الماليـة العالمية على سوق النفط تمثلت في تـذبذب الطلب العالمي على النفط الخام نتيجـة لتطورات الاقتصاد العالمي[19]. كما و أن افتقار الدول غير المتطورة إلى القدرات التكنولوجية والمالية اللازمة لاكتشاف واستغلال النفط، جعل الهيمنة التي تمارس من قبل قوى أجنبية كبرى وشركات دولية شرطا أساسيا لظهور الاقتصادات الريعية التي تعتمد على النفط، التي يقوم أداءها على ميزات عديدة أهمها ثنائيات الإنتاج والتصدير، والهشاشة الشديدة للأطر السياسية والمؤسسية التي تميز تلك الاقتصادات غير المتقدمة.[20]

مما سبق يمكن القول أن ديناميكية الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على النفط تقوم على اتجاهين أساسيين هما: الميل لاستمرار الميزات الأصلية، و إمكانية ظهور العوامل التي قد تغير القواعد الاقتصادية والسياسية بسبب التأثيرات الداخلية والخارجية.

ثالثا – الإطار التحليلي لديناميكية الاقتصاديات الريعية النفطية:

حسب ما جاء به Enrique Palazuelos (2016)، فإن تحليل ديناميكية الاقتصادات الريعية التي تعتمد على النفط يكون بالنظر إلى العلاقة الموجودة بين المتغيرات المشكلة لأربعة مجالات مختلفة هي قاعدة الطاقة، الهيكل الاقتصادي، الهيكل السياسي المؤسسي و الموقف الدولي[21]:

– قاعدة الطاقة: وتشكلها المتغيرات التي تقيس الريع النفطي، درجة التمكين من النفط بما في ذلك الاحتياطيات والإنتاج والصادرات وعائدات النفط، وخصائص الشركات المشاركة وطنية كانت أم دولية.

– الهيكل الاقتصادي: تشكله المتغيرات التي تقيس درجة "تنفيط" الاقتصاد ألا وهي: الثنائية الإنتاجية، التركيز على التجارة الخارجية والقدرة على النمو.

– البنية السياسية المؤسسية: و تشكلها المتغيرات التي تفسّر عملية صنع القرار في توزيع الريع النفطي، التبعية الجبائية، إدارة الاقتصاد الكلي، الحصة الوطنية من الريع النفطي و توزيعها الداخلي.

– الموقف الدولي: تشكله المتغيرات التي تحكم درجة التأثر من القوى الخارجية و العناصر الوطنية الفاعلة على الصعيد الدولي بما في ذلك الشركات الأجنبية، والأنشطة النفطية خارج البلد المعني، وشبكات التحالف مع الدول والشركات النفطية.

و للتعرف على مستوى أداء أي اقتصاد ريعي نفطي خلال فترة زمنية معينة لا بد من تقييم واضح لسلوك كل متغير وعلاقته بالمتغيرات الأخرى على مستوى كل مجال من هذه المجالات الأربعة. إذ أن تحليل كافة المتغيرات وترابطها يفسَر بشكل صحيح كيف يعمل هذا الاقتصاد ، وما يميَزه عن غيره من الاقتصاديات الريعية النفطية الأخرى.

الشكل رقم(1):المجالات الأربع التي تتفاعل داخل الاقتصاديات الريعية النفطية.

قاعدة الطاقة.	الهيكل الاقتصادي
1 استخراج النفط.	5. الازدواجية الإنتاجية.

2. التصدير (العرض). 3. درجة التمكين من النفط 4. حجم عائدات النفط	6. الاعتماد على الخارج 7. النمو الاقتصادي
الهيكل السياسي المؤسسي 8. خصائص النخبة المهيمنة 9. التبعية الجبائية من النفط 10. إدارة الاقتصاد الكلي 11. الاستفادة من ريع النفط	**الموقف الدولي** 12. الأهمية العالمية للنفط 13. شبكات التحالف

المصدر:

Enrique Palazuelos, " Rentier oil economies and development: Dynamics and varieties", **The Extractive Industries and Society.** 3(2016).P.569.

بالإضافة إلى ذلك، يحدَد هذا الإطار التحليلي ثلاث خصائص للعائدات المنتجة من النفط يعتمد عليها Enrique Palazuelos (2016) في تصنيفه للاقتصاديات الريعية النفطية هي كالتالي[22]:

أ) توليد الريع النفطي كنتيجة لتفاعل المتغيرات التي تشكل قاعدة الطاقة عند زيادة أو تراجع الأنشطة البترولية للعناصر الوطنية الفاعلة خارج البلاد.

ب) الريع النفطي الوطني المحصل من طرف العناصر الوطنية الفاعلة كنتيجة للعلاقة بين درجة التمكين من النفط، والإطار السياسي، وشبكات التحالف.

ج) التوزيع الداخلي للريع النفطي الوطني كنتيجة للعلاقة بين المتغيرات التي تشكل الإطار السياسي والهيكل الاقتصادي.

رابعا – تصنيف الاقتصادات الريعية النفطية:

تعدَدت و تنوَعت الدراسات حول أصناف الاقتصاديات، لكن اتفق العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين على أن التنمية الاقتصادية ينتهي بها المطاف إلى حالة مستقرة من النمو الصفري، و اعتبر John Stuart

Mill (1848) هذه الحالة المستقرة على أنها حالة ايجابية للتنمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعواقب المؤثرة على البيئة الطبيعية[23]. غير أن مفهوم الحالة مستقرة للنمو الصفري عند Mill يختلف عن غيره من الاقتصاديين المعاصرين ممن يرون الحالة المستقرة على أنها تتميَز بنسب نمو مطرد، حيث فسَر Daly (1973) الحالة المستقرة على أنها النمو الصفري للطاقة و تدفقات المواد[24]. و بالنسبة للاقتصاديات الريعية التي تعتمد على النفط فيرى Enrique Palazuelos (2016) أنها تمر بأربع مراحل مجسدة في أربعة نماذج، و أن الانتقال من نموذج لآخر يسببه تفاعل متغيرات المجالات الأربع المذكورة أعلاه و هي قاعدة الطاقة، الهيكل الاقتصادي، الهيكل السياسي المؤسسي و الموقف الدولي. و عليه فإنه هذه الاقتصاديات قد تأخذ مع مرور الوقت أحد النماذج الأربعة التالية: النموذج الأصلي، النموذج التطوري، النموذج التأميمي والنموذج التنموي[25].

1- النموذج الأصلي:

تشترك جميع الاقتصادات الريعية النفطية في نفس السمات التي كانت تتميَز بها في أول لحظة تاريخية بدأت فيها باستغلال النفط، وهي التخلف الاقتصادي الشديد، والهيمنة السياسية والعسكرية من قبل قوى خارجية، والسيطرة على الموارد النفطية من قبل الشركات الأجنبية. و منه فإن السمات المحددة للنموذج هي كالتالي:

أ) نقص القدرات التكنولوجية والمالية لاستغلال واستخراج ونقل وتصدير النفط و الاعتماد على الشركات الدولية في تنفيذ تلك الأنشطة.

ب) الضعف الشديد للإطار المؤسسي السياسي و الذي قلَل من قدرة النخبة الحاكمة على التفاوض.

ج) سيطرت الحكومة على مجمل الإيراد الجبائي و امتلاكها للسلطة التقديرية الكاملة في توزيعه.

2- النموذج المتطور:

في هذا النموذج التطوري يكون البلد المعني قد توصل مع مرور الزمن إلى تعزيز موقف التفاوض من طرف الحكومة وزيادة مقدار الضرائب، و أهم ما يميَزه ما يلي:

أ) إن العجز التكنولوجي والمالي للمشاركة في عملية استخراج النفط واستمرار التصدير، يفسَر ظاهرة استمرار الشركات الأجنبية في سيطرتها على جزء من المداخيل المتأتية من صادرات النفط.

ب) التعزيز السياسي للنخبة يسمح بزيادة المدفوعات من الشركات الدولية، من خلال زيادة الضرائب وتطبيق سياسات جديدة.

ج) تحكم النخبة في مراقبة الايراد المحصل من فرض الضرائب على المدفوعات النقدية و المداخيل المحصلة من صادرات النفط .

3- النموذج التأميمي:

إن بلوغ هذا النموذج كان دافعا وراء قرار بعض الاقتصادات الريعية التي تعتمد على النفط على تأميم قطاع النفط خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي. و بالتالي فإن السَمات المحددة للنموذج هي كالتالي.

أ) تصبح شركة النفط الوطنية هي المنتج والمصدر الرئيسي أو الوحيد للنفط.

ب) ضمانات التأميم للمحصلات الوطنية للإيرادات المتأتية من الصادرات، سواء من إنتاج الشركة الوطنية نفسها، أو في حالة وجود النفط المستخرج من القطاع الخاص والمسلم إلى الحكومة في شكل ضرائب مدفوعة.

ج) تحَكم النخبة في مراقبة دخل الشركة الوطنية والمدفوعات النقدية من الشركات الدولية.

4- النموذج التنموي:

إن تأميم نشاط البترول و سيطرت الأغلبية على الريع النفطي قد تكون بمثابة أساس للنخبة المسيطرة لاقتراح استراتيجية تنويع هيكل الإنشاءات من أجل تحديث الاقتصاد ودعم التنمية فيه. و بالتالي فإن الخصائص المحدَدة للنموذج التنموي هي كالتالي:

أ) كما في النموذج التأميمي، فإن الشركة الوطنية حصرا أو بصورة مشتركة (بالاشتراك مع شركة دولية) تعتبر مسؤولة عن استخراج ونقل وتصدير النفط.

ب) تسيطر الشركة الوطنية على مجمل أو أغلبية (مع الشركات الدولية) المداخيل المتأتية من تصدير النفط الخام ومشتقاته.

ج) السيطرة المحكمة و الفعَالة للنخبة على الإيراد الوطني للنفط باستثناء الجزء المحتفظ به من قبل الشركة الوطنية، مما يبرَر حجم تأثير مديري الشركات على سلطة الدولة.

رابعا- النتائج و مناقشتها:

في نهاية هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها تطوير إطارا جديدا لتقييم أداء الاقتصادات الريعية النفطية على أساس العلاقات الموجودة بين أربعة مجالات مشكلة من مجموعة من المتغيرات ، فإننا نخلص إلى ما يلي:

– إن التطلع إلى زيادة سريعة في الدخل الإجمالي يتطلب جهدا أكبر من أجل زيادة الإنتاج والتصدير للموارد الوفيرة و / أو ضغط جبائي كبير على العناصر الفاعلة التي تشارك في عملية الإنتاج و التصدير.

– إن البحث عن زيادة الدخل الإجمالي كهدف وحيد في المدى القصير يبرز ثنائيات الانتاج والتصدير ويكثف من سيطرة الدولة على الموارد الأولية.

– إن ديناميكية الاقتصاديات الريعية النفطية تقوم على اتجاهين أساسيين هما:

* الميل لاستمرار الخصائص الأصلية (ثنائيات الإنتاج والتصدير، والهشاشة الشديدة للأطر السياسية والمؤسسية).

* إمكانية ظهور العوامل التي قد تغير القواعد الاقتصادية والسياسية، بسبب التأثيرات الداخلية و الخارجية.

– إن تحليل ديناميكية الاقتصادات الريعية النفطية يكون بالنظر إلى العلاقة الموجودة بين المتغيرات المشكلة لأربعة مجالات مختلفة هي: قاعدة الطاقة، الهيكل الاقتصادي، الهيكل السياسي المؤسسي و الموقف الدولي.

– يتم تحديد مستوى أداء الاقتصاد الريعي النفطي من خلال تقييم واضح لسلوك كل متغير وعلاقته بالمتغيرات الأخرى على مستوى كل مجال من المجالات الأربعة المذكورة سابقا.

– تمر الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على النفط في تطورها بأربع مراحل مجسدة في أربعة نماذج، وأن الانتقال من نموذج لآخر يسببه تفاعل متغيرات المجالات الأربع المذكورة أعلاه و هي قاعدة الطاقة، الهيكل الاقتصادي، الهيكل السياسي المؤسسي و الموقف الدولي. و عليه فإنه هذه الاقتصاديات قد تأخذ مع مرور الوقت أحد النماذج الأربعة التالية: النموذج الأصلي، النموذج التطوري، النموذج التأميمي والنموذج التنموي.

[1] Enrique Palazuelos, " Rentier oil economies and development: Dynamics and varieties", **The Extractive Industries and Society.** 3(2016).P.564.

[2] موريس مايكل، **الاقتصاد السياسي للعنة الموارد في النفط و الاستبداد(الاقتصاد السياسي للدولة الريعية)**. معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، 2007، ص.77. نقلا عن: يوسف علي عبد الأسدي و ميثم عبد الحميد رضوان،

" تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي" ، **مجلة العلوم الاقتصادية**. العدد السابع و الثلاثون، المجلد العاشر، تشرين الثاني 2014، ص.40.

[3] بن رمضان أنيسة و بلمقدم مصطفى، "الموارد الطبيعية النابضة و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر "، **أبحاث اقتصادية و إدارية**. عدد 15 ، جوان 2014، ص.294.

[4]Enrique Palazuelos, " Rentier oil economies and development: Dynamics and varieties", Op-cit, P.565.

[5] Enrique Palazuelos," Rentier oil economies and development: Dynamics and varieties", Op-cit, P.565.

[6] Hong Chen, Qun Feng, Dandan Zhu, Shuai Han, Ruyin Long , « Impact of rent-seeking on productivity in Chinese coal mine safety supervision: A simulation study ", **Energy Policy .** 93(2016), P.316.

[7] Ibidem
[8] Ibidem

[9]عبد الكريم العلوجي، **نفط العراق لعنة الأرض و آبار الدماء تتدفق**. مكتبة جزيرة الورود، القاهرة، 2010، ص11.

[10]لطرش الطاهر، "حدود القدرة التنافسية لإقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للإقتصاد على الانافسية الخرجية للإقتصاد الجزائري"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية**. العدد10، جوان2013، ص.4.

[11] Enrique Palazuelos," Rentier oil economies and development: Dynamics and varieties", Op-cit, P.566.

[12]عبد الكريم العلوجي، **نفط العراق لعنة الأرض و آبار الدماء تتدفق**. مكتبة جزيرة الورود، القاهرة، 2010، ص. 11.

[13] مزراشي فتيحة، مداني حسيبة، " استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف 07-08 أفريل 2003، ص. 04.

[14] صبري زاير السعري، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث**. دار المدى للثقافة و النشر، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2009، ص. 43. نقلا عن: صالح ياسر، **النظام الريعي و بناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة-حالة العراق-**. مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن و العراق، بغداد، العراق، تشرين الثاني 2013، ص.4.

[15] نفس المرجع السابق، ص.5.

[16] Enrique Palazuelos, " Rentier oil economies and development: Dynamics and varieties", Op-cit, P.567.

[17] Ibidem

[18]: ضياء محمد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**. ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص.29.

[19] محمد خليل فياض، خالد علي الزائدي،" الأزمة المالية العالمية و أثرها على أسعار النفط الخام"، الندوة العلمية الثالثة: الأزمة المالية العالمية و سوق الطاقة. طرابلس، 20 يناير 2009، ص.2.

[20] Enrique Palazuelos, Op-cit, P.567

[21] Enrique Palazuelos " Rentier oil economies and development: Dynamics and varieties", Op-cit, P.569.

[22] Enrique Palazuelos, " Rentier oil economies and development: Dynamics and varieties", Op-cit, P.569.

[23] Dirk Loehr, « The euthanasia of the rentier — A way toward a steady-state economy?", **Ecological Economics.** 84(2012), PP.232-233.

[24] Ibid, P.233

[25] Enrique Palazuelos," Rentier oil economies and development: Dynamics and varieties", Op-cit, PP.569-572 .

مصادر البحث

المصادر العربية:

- بن رمضان أنيسة و بلمقدم مصطفى، "الموارد الطبيعية النابضة و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر "، **أبحاث اقتصادية و إدارية.** عدد 15 ، جوان 2014.
- عبد الكريم العلوجي، **نفط العراق لعنة الأرض و آبار الدماء تتدفق.** مكتبة جزيرة الورود، القاهرة، 2010.
- صالح ياسر، **النظام الريعي و بناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة-حالة العراق-.** مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن و العراق، بغداد، العراق، تشرين الثاني 2013.
- ضياء محمد الموسوي، **ثورة أسعار النفط.** ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- لطرش الطاهر، "حدود القدرة التنافسية لإقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للإقتصاد على الانافسية الخرجية للإقتصاد الجزائري"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية.** العدد10، جوان2013.
- محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط.** دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003.
- محمد خليل فياض، خالد علي الزائدي، " الأزمة المالية العالمية و أثرها على أسعار النفط الخام"، الندوة العلمية الثالثة حول: الأزمة المالية العالمية و سوق الطاقة. طرابلس، 20 يناير 2009.

– مزراشي فتيحة، مداني حسيبة، " استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف 07–08 أفريل 2003.

– يوسف علي عبد الأسدي و ميثم عبد الحميد رضوان، " تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، **مجلة العلوم الاقتصادية.** العدد السابع و الثلاثون، المجلد العاشر، تشرين الثاني 2014.

المصادر الأجنبية.

- Dirk Loehr, « The euthanasia of the rentier — A way toward a steady-state economy? ", **Ecological Economics.** 84(2012).

- Enrique Palazuelos, " Rentier oil economies and development: Dynamics and varieties",

The Extractive Industries and Society. 3(2016).

- Hong Chen, Qun Feng, Dandan Zhu, Shuai Han, Ruyin Long , « Impact of rent-seeking on productivity in Chinese coal mine safety supervision: A simulation study ", **Energy Policy .** 93(2016).